مجلة دراسات العدد الاقتصادي (ISSN : 2676-2013)

المجلد: 11 العدد: 01، 2020 ص: 227 - 244

التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام القطاع السياحي المغربي أنموذجا

Economic diversification as a sustainable development option: The Moroccan tourism sector as a model

إكرام حجاب*

مخبر بحث الجغرافيا الاقتصادية والتبادل الدولي، المركز الجامعي عبد الله مرسلي تيبازة، الجزائر

hadjab.ikram@cu-tipaza.dz

كمال العقريب

مخبر بحث الاقتصاد الرقمي، المركز الجامعي عبد الله مرسلي تيبازة، الجزائر

elakrib.kamel@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 2019/09/29

تاريخ القبول: 2019/12/17

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة باعتباره خيار وإستراتيجية تنموية من شأنها توسيع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على المورد الوحيد وتخفيض نسبة المخاطر الاقتصادية، وقد تمثلت عينة الدراسة في القطاع السياحي المغربي باعتباره أنموذج لاعتماد التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام، وذلك من خلال تبيين أهم مقومات القطاع السياحي المغربي وتحليل وتفسير مختلف مؤشراته ومقوماته كونه يمثل ابرز مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات وأحد أهم مصادر الدخل في الاقتصاد المغربي التي تساهم في زيادة إيرادات النقد الأجنبي.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن التنويع الاقتصادي يساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة وأن القطاع السياحي المغربي بالرغم من تحقيقه نتائج مبهرة فيما يخص التنمية السياحية المستدامة إلا انه لا يزال يعاني من بعض المشاكل والتعقيدات التي تتطلب تضافر الجهود واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها لتجسيد إستراتيجية تنويع الاقتصاد أكثر فعالية.

الكلمات المفتاحية: تنويع اقتصادي؛ تنمية مستدامة؛ قطاع سياحي؛ المغرب.

تصنيف JEL: Q01، Q11، P28.

Abstract:

The Study aimed to highlight the importance of economic diversification in achieving sustainable development as an option and development strategy that will expand the production base and activate reliance on the single resource and reduce the proportion of economic risks, the sample of the study was in the Moroccan tourism sector. By analyzing

* **المؤلف المرسل**

and interpreting its various indicators and components as it represents the most prominent components of service exports with a significant impact on the balance of payments and one of the most important sources of income in the Moroccan economy that contributes to increasing foreign exchange earnings. One of the most important findings was that economic diversification contributes effectively it sustainable development and that the Moroccan tourism sector, although it has analyzed impressive results in it for sustainable tourism development, still suffers from some problems that require concerted efforts and action measures needed to reflect the diversification strategy.
Keywords: Economic diversification; Sustainable development; Tourism sector; Morocco.
JEL Classification Codes: Q01, Q11, P28.

مقدمة

أصبح تحقيق التنمية الاقتصادية هدف معظم دول وحكومات العالم، وحتى يتحقق هذا الهدف فإن الأمر يتطلب تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة المادية منها والبشرية، ضمن سياسات واستراتيجيات كلية وقطاعية، انطلاقا من هذا الأساس تشكل سياسة التنويع الاقتصادي سبيلا آمنا نحو تحقيق النمو والتنمية المستدامة والنهوض الاقتصادي الحقيقي من خلال زيادة الاهتمام بتطوير كافة القطاعات والنشاطات الاقتصادية وتعزيز مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل، فالدول العربية وعلى رأسها المغرب وما تزخر به من مقومات وإمكانيات سياحية هامة أصبحت تضع الخطط والاستراتيجيات للنهوض بهذا القطاع واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تنمية وخلق ديناميكية النمو المستدام والمندمج بالتركيز على تنويع المنتجات وتقديم صورة جديدة عن الدولة وجذب السائح الأجنبي مما يمهد لها ويمكنها من أن تكون في مصاف الدول الرائدة في مجال تنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية المستدامة.

1. إشكالية الدراسة

تتبلور معالم الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة ضمن السؤال التالي:

هل يمكن اعتبار القطاع السياحي بديلا فعالا لتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة في المغرب؟

2. فرضية الدراسة

الفرضية الأساسية التي قامت عليها الدراسة يمكن صياغتها تبعا لما يلي:

يمثل القطاع السياحي المغربي أهم قطاع استراتيجي في الدولة إلا انه يعاني من عديد المشاكل والمعيقات التي تحول دون الاعتماد عليه كلية في تنويع الاقتصاد.

3. حدود الدراسة

تمثلت حدود هذه الدراسة في ما يلي:

- **الحدود المكانية:** تمثلت الحدود المكانية للدراسة في القطاع السياحي المغربي حيث تم اختياره كعينة من القطاعات الاقتصادية لإبراز مدى مساهمته في التنمية السياحية المستدامة وتنويع الاقتصاد؛
- **الحدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية في تغطية تغير وتذبذب مؤشرات ومقومات القطاع السياحي المغربي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015 والمتوقعة إلى غاية سنة 2020.

4. مجتمع وأداة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في القطاعات الاقتصادية لدولة المغرب الأقصى، حيث تم اختيار القطاع السياحي كعينة أو كنموذج لما له من تجربة مميزة في استخدام التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام، فيما تمت الدراسة من خلال استخراج أهم مقومات القطاع السياحي المغربي بالإضافة إلى حساب وتحليل وتفسير أهم المؤشرات التي تعبر عن تطور الناتج الداخلي الخام السياحي المباشر ومدى مساهمة السياحة في الدخل الوطني، بالإضافة إلى دراسة تطور الإيرادات السياحية خلال فترة الدراسة وتطور العائدات لغير المقيمين وتطور مساهمة السياحة المغربية في التشغيل.

5. أسلوب ومنهج الدراسة

من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، والمعالجة السليمة للإشكالية المطروحة ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لوصف المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة وكذا القطاع السياحي المغربي بالإضافة إلى تحليل معطيات وبيانات الدراسة التطبيقية انطلاقا من دراسة مؤشرات ومقومات القطاع السياحي المغربي ومدى مساهمته في تجسيد إستراتيجية التنويع الاقتصادي.

6. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- الإلمام بجزئيات التنويع الاقتصادي وما تتطلبه هذه الإستراتيجية من اجل بناء اقتصاد متنوع يضمن الاستقرار ويصون موارد الدولة ويحفظها للأجيال القادمة؛
- إبراز الدور الفعال الذي تلعبه التنمية المستدامة كهدف استراتيجي بالنسبة لمختلف الاقتصاديات؛
- عرض مؤشرات القطاع السياحي في المغرب وإمكانات تطويره في إطار تحقيق التنويع الاقتصادي وبالتالي التنمية المستدامة.

7. أهمية الدراسة

يعتبر التنويع الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تطرح نفسها بحدة على المستوى الدولي، خاصة تلك الدول التي تعاني اقتصادياتها من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو مورد واحد خاصة النفط لدفع العملية التنموية فيها، وما يمثله ذلك من عراقيل ومخاطر بفعل ارتباط أسعار هذا المورد بالسوق العالمية وما تشهده من تقلبات حادة، وبالتالي فالبدائل الأخرى التي تطرح نفسها من بينها القطاع السياحي خاصة وان كانت الدولة تتمتع بمقومات وإمكانيات سياحية هائلة كما هو الحال بالنسبة للمغرب، لكن الاستفادة من هذا القطاع تتطلب بذل مجهودات وبناء استراتيجيات ملائمة ومستمرة ومراقبة تنفيذها بشكل فعال.

التأطير النظري للتنويع الاقتصادي

تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تمويل مستدام يتسم بالاستمرارية والكفاية ولفترات متوقعة، ويرتبط التقدم الاقتصادي بالاعتماد على تطوير قطاعات وأنشطة اقتصادية تستأثر بأهمية كبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن هنا تأتي أهمية تصميم وتأمين اقتصاد متنوع المصادر يعتمد على قطاع رئيسي ولا يقتصر عليه مع إرفاق ذلك بتوسيع الطاقات الإنتاجية المحلية وبناء قاعدة صلبة قوية للاقتصاد.

1. تعريف التنويع الاقتصادي

يعرف التنويع الاقتصادي على انه العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات، وبشكل آخر فالتنويع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى توزيع الاستثمار

على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا، أما من حيث التركيز على الهدف الأساسي من التنويع فهو تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية وكمصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية. (مرزوك و حمزة، 2014، صفحة 57)

يعبر أيضا على التنويع الاقتصادي بأنه الوسيلة التي يتم من خلالها زيادة مصادر إيرادات الدولة من جانب وتنويع الصادرات من جانب آخر على نحو ما عرفه خبراء الاتحاد الأوروبي، ويرى البعض أن تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد يعد توجها استراتيجيا نحو التنمية وذلك من اجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والتطور المستمر، لأن هناك رابطا مشتركا بين التنويع الاقتصادي وبين الاستدامة من حيث كلاهما يمثلان عنصرين أساسيين في تحقيق اقتصاد مستدام، لذلك باستطاعة التنويع الاقتصادي أن يحد من التذبذب الاقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها الفعلي. (غلاب، سعيداني، و رزيقات، 2017، صفحة 82)

بشكل عام فالتنويع الاقتصادي يعني تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق القاعدة الإنتاجية، وهذا يسمح ببناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، من خلال سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية؛ رفع القيمة المضافة؛ تحسين مستوى الدخل؛ توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة، تثبيت النمو الاقتصادي؛ توسيع قاعدة الإيرادات؛ رفع القيمة المضافة القطاعية. (باهي و روابنية، 2016، صفحة 135)

وفي تقريرها حول التنويع الاقتصادي في إفريقيا لسنة 2006، حددت اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة خمسة مجموعات من المتغيرات (العوامل) التي تؤثر على مسار التنويع الاقتصادي وهي: (بللعما و دحمان، 2018، صفحة 331)

- **العوامل المادية:** الاستثمار، البنية التحتية، رأس المال البشري،...الخ؛
- **السياسات العمومية:** السياسة المالية، السياسة التجارية، السياسة الصناعية،...الخ؛

- **المتغيرات الاقتصادية الكلية:** سعر صرف العملة، التضخم، ميزان المدفوعات، ..الخ؛
- **المتغيرات المؤسساتية:** الحوكمة، مناخ الاستثمار، الوضع الأمني،...الخ؛
- **الوصول إلى الأسواق:** درجة انفتاح الأسواق على التجارة الخارجية، بالإضافة إلى طرق الوصول إلى التمويل بمختلف أنواعه.

2. أهمية التنويع الاقتصادي

يهدف التنويع الاقتصادي إلى خلق قطاعات إنتاجية جديدة أو تطوير القطاعات الضعيفة بما يسهم في تقليص حجم الاعتماد المفرط على قطاع واحد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتتجلى أهمية التنويع الاقتصادي من خلال النقاط التالية: (غلاب، سعيداني، و رزيقات، 2017، صفحة 82)

- تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- توفير الحماية للاقتصاد في الظروف الطارئة؛
- زيادة الدخل القومي وزيادة النشاط الاقتصادي.
- يسمح التنويع الاقتصادي بجعل الاقتصاد اقل تعرضا للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي ويساعد أكثر على التكامل الإقليمي، كما انه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، بالإضافة إلى ما يلي: (بللعما و دحمان، 2018، صفحة 333)
- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا؛
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وتشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة؛
- خلق اقتصاديات تنافسية تسمح بالاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي،من خلال تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي، وتعزيز دور النشاط الخاص. (بن حسين، 2008، صفحة 26).

3. أنماط تنويع الصادرات

يأخذ تنويع الصادرات أنماطا مختلفة هي: التنويع الأفقي، التنويع العمودي، والتنويع القطري، كما يمكن تحليله على عدة مستويات مثل ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (1)

الأنماط المختلفة لتنويع الصادرات

النمط	الإجراءات المتبعة
التنويع الأفقي	يكون في القطاع الواحد سواء الأولي، الثانوي أو الخدمي، بحيث يضمن تعديلات في تشكيلة صادرات القطاع من خلال إضافة منتجات جديدة في التركيبة الموجودة أصلا.
التنويع العمودي	يكون من خلال معالجة المنتجات المنتجة محليا لتكون حلقة الوصل بين القطاعات الاقتصادية الثلاث، وذلك ما يضمن التوجه نحو استغلال تلك المنتجات ضمن الأنشطة الخالقة للقيمة المضافة، وبالتالي توسيع الفرص أمام سوق المواد الأولية مما يدعم النمو والاستقرار.
التنويع القطري	يتضمن الانتقال من التركيز على القطاع الأولي إلى الاعتماد على القطاع الثانوي والخدمي، وذلك ما يعبر عن التغيير الهيكلي في بنية الاقتصاد.

المصدر: أولاد زاوي عبد الرحمن وحريرش ناجي، 2017، صفحة 92.

4. العلاقة بين التنويع الاقتصادي والاستدامة

إن التنويع الاقتصادي يعزز حجم ونوعية الروابط والتشابكات الأمامية والخلفية داخل الاقتصاد، ويزيد من انتشار التأثيرات الايجابية مثل زيادة الكفاءة والإنتاجية والتطور فيما بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية مع الحرص على ضرورة وجود دور واضح من الدولة لتوجيه هذا التنويع صوب خلق الأنشطة الاقتصادية الأكثر حركية والتي تتسم بإنتاجيتها العالية ويتصاعد العائد على الغلة وذلك عبر وجود دور محوري للقطاع الخاص وأنشطته الإنتاجية، (بقاسم و ابو شمالة، 2018، صفحة 21)

وتسعى التنمية بصورة عامة إلى تلبية الحاجات الإنسانية والتطلعات، كما أنها تنطوي على إدراك الإمكانات البشرية، وإدارة البيئة والموارد الموجودة فيها من اجل الرفاهية المستدامة للبشرية، والتنمية المستدامة تعمل على التعزيز المستمر لنوعية الحياة البشرية في الوقت الراهن والمستقبل على حد سواء، وقد أكد على ذلك تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في عام 1983 والمعروف شعبيا باسم تقرير لجنة *بورتلاند* (1987) على النحو التالي:

التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجة الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، (باهي و روابنية، 2016، صفحة 141) وبطريقة أخرى فهي تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الحالية وتحققها بالاهتمام بالأهداف البيئية والاجتماعية إلى جانب الأهداف الاقتصادية، (رسول و حيدوسي، 2017، صفحة 280) أو هي الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، بالتأكيد على ضرورة تحديد الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها.

ويعد التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار انه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، حيث انه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط لكنه يعزز استقرار الاقتصاديات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية، كما ينظر إليه من هذه الزاوية باعتبار أن لديه القدرة على تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف وضمان الآفاق على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة، كما أن التنويع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء والتي تدور حول توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس، وكذلك يعمل أيضا على تحسين التكنولوجيا، التنظيم الاجتماعي وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي وليس على استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية والتدهور البيئي، كما انه يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء. (باهي و روابنية، 2016، صفحة 141)

ومما يفسر أيضا وجود علاقة بين استدامة النمو ومستوى التنويع في الهيكل الاقتصادي ما برهنت عليه التجارب الدولية من أن الدول التي تركز على إرساء مبادئ الاستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتوجه نحو التحول والارتقاء بالهياكل الاقتصادية كركيزة لاستدامة النمو هي التي تمتلك هيكلا اقتصاديا أكثر تنوعا وتكون في العادة اقل عرضة

لتأثيرات وانعكاسات الصدمات الخارجية وتقلبات وتباطؤ النمو الاقتصادي، والجدول الموالي يبين درجة الاستدامة الاقتصادية في بعض الدول العربية:

جدول (2)

أوضاع الاستدامة الاقتصادية في بعض الدول العربية 2005- 2014

الدولة	استنفاذ الموارد الطبيعية كنسبة إجمالي الناتج %	مؤشر تركز الصادرات ضمن المدى (0-1)
الإمارات	9.20	0.41
البحرين	26.40	0.37
الجزائر	14.70	0.49
السعودية	20.40	0.74
العراق	18.50	0.97
المغرب	01.00	0.16
الأردن	00.50	0.16

المصدر: بقاسم ونواف، 2018، صفحة 31.

يتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع ملحوظ في نمط استخدام الموارد الطبيعية في الدول العربية لتصل إلى أكثر من 20% في كل من السعودية والبحرين، تليها كل من العراق والجزائر بنسب تجاوزت 14%، بينما سجلت الإمارات نسبة اقل لم تتجاوز 10% في حين لم تتعدى المغرب والأردن ما نسبته 01% مما يعبر على مراعاة الدولتين للموارد الناضبة والوعي بمدى قابليتها للاستنفاذ وبالتالي المحافظة عليها قدر المستطاع للإيفاء بحق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية، أما بالنسبة لمؤشر تركز الصادرات الذي تتراوح قيمته بين 0 و1 فكلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر دل ذلك على أن صادرات هذه الدولة متجانسة وموزعة على عدد كبير من المنتجات كما هو الحال لكل من المغرب والأردن، وكلما اقتربت من الواحد أشار ذلك إلى وجود درجة عالية من تركز الصادرات في عدد محدود من المنتجات وهذا ما يظهر جليا بالنسبة لكل من العراق والسعودية وحتى الجزائر.

تمثل السياحة الصناعة الرائدة في العالم، حيث تواصل النمو في قطاع السياحة حوالي معدل 4% لجميع دول العالم، وهذه النسبة تتطابق مع توقعات النمو الموصى بها من طرف

المنظمة العالمية للسياحة التي تصل إلى 4.1% سنويا حتى عام 2020 (makhloufi, 9 et 10 Mars 2010, p. 4) .

إن تفعيل القطاع السياحي أو تحقيق ما يعرف بالسياحة المستدامة التي تساعد على وضع تصور واضح مبني على فهم أفضل للمقومات السياحية، وتوليد وظائف محلية بشكل مباشر في قطاع السياحة وبشكل غير مباشر في عدد من القطاعات الداعمة والمعنية بإدارة الموارد وتساهم بذلك في تعزيز نشاطات بعض القطاعات المحلية المربحة، وبالتالي تحقيق التنمية السياحية المستدامة، حيث أنه تشكل التنمية السياحية جانبا مهما من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أصبح واضحا وجليا أن مفهوم التنمية المستدامة يرتبط بفاعلية الطلب السياحي حيث أن أي زيادة في نمو العائدات السياحية يمثل زيادة في عملية التنمية الأمر الذي يتطلب فيما بعد الاهتمام بالبنية المرتبطة بالعرض السياحي أي المقومات السياحية على اختلاف أنواعها سواء الطبيعية والثقافية والأثرية والدينية وغيرها.. الأمر الذي يستدعي ضرورة وضع خطط تنموية سياحية للنهوض بالقطاع السياحي والارتقاء بالمعروضات السياحية إلى أعلى المستويات.

يعتبر تحقيق التنمية السياحية المستدامة مرتبط بتحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية أو زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية أي بعبارة أخرى مد أو توسيع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السائح (كورتل و اخرون، 2013، صفحة 4) فهي عملية مركبة متشعبة تضم عدة عناصر متصلة مع بعضها البعض، وتقوم على محاولة الوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية بطريقة علمية وتكنولوجية، وربط كل ذلك بعناصر البيئة واستخدامات الطاقة المتجددة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها في برامج التنمية. (رسول و حيدوسي، 2017، صفحة 280)

القطاع السياحي المغربي

أصبحت السياحة رافعة اقتصادية لا يمكن إنكارها، وموجه حقيقي للتنمية بالعديد من الدول، ويتمثل التحدي الحقيقي في تحقيق أقصى إنتاج ايجابي للقطاع في الاقتصاد المحلي، يتوافق مع تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على الموارد بشكل عام وكذا التراث الطبيعي والثقافي، والتراث المادي وغير المادي، وتسعى المغرب إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال رؤية سياحية في أفق 2010-2020 وبرنامج السياحة المستدامة في أفق

2030 لمواصلة تأكيد الالتزام في التنمية وإنعاش القطاع السياحي المستدام الذي يتسق مع مبادئ السياحة المستدامة(ElAloui El Wahidi & Ibourk, 2010, p. 8) ،

من خلال وضع سياسة لتنمية القطاع تقوم على خلق ديناميكية النمو المستدام والمندمج وركزت بالخصوص على تنويع المنتجات وتقديم صورة جيدة عن المغرب بفضل اعتماد أساليب جديدة للتسويق وإطلاق ورشات لتكوين الرأسمال البشري، وكما تطمح المغرب إلى جعل السياحة احد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفرض نفسها بأن تكون من بين أكثر عشرين وجهة عالمية بحلول عام 2020 وكمرجع في مجال التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. (Royaume du Maroc Ministère du tourisme)

1. مقومات القطاع السياحي المغربي

يتميز المغرب بالموقع الجغرافي الجذاب كالقرب من بلدان أوروبا الغربية وطبيعته الجبلية الخلابة وامتداد شواطئه على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي بالإضافة إلى الزخم التراثي والثقافي الإسلامي الكبير، ويتربع على مساحة قدرها 710850 كم مربع بحيث يملك خصائص جغرافية متنوعة فيه سلسلة جبال تنتهي بسهول محاذية للصحراء وهو أكثر البلدان مطرا في شمال إفريقيا.(Aljazeera.net)

يطمح المغرب إلى جعل السياحة احد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال مضاعفة حجم القطاع وطاقته الاستيعابية ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السياح الوافدين (من أوروبا والبلدان الناشئة)، وسيتم خلق 470000 وظيفة مباشرة جديدة في جميع أنحاء البلاد ومن المتوقع أيضا أن تصل عائدات السياحة إلى 140 مليار درهم في عام 2020 (أي بمبلغ إجمالي قدره 1000مليار درهم)، وهذا من خلال الاستراتيجيات والبرامج التي تبنتها المغرب في هذا المجال لتحقيق قيمة مضافة عالية وإنعاش القطاع السياحي من خلال المحاور التالية:(la société Marocaine d'Ingénierie Touristique)

- برنامج المخطط الأزرق 2020 الذي يتمحور حول عرض الشواطئ؛
- برنامج البيئة/التنمية المستدامة، ويهدف إلى تعزيز الموارد الطبيعية مع المحافظة عليها؛
- برنامج التراث والموروث التاريخي الذي يسعى إلى تعزيز الهوية الثقافية للمغرب؛
- برنامج التنشيط والترفيه، والذي يخلق عرض ترفيهي متنوع يكمل البنية التحتية السياحية؛

- مواقع تجارية صغيرة ذات قيمة مضافة عالية ذات صلة بسياحة الأعمال، والرفاه والصحة؛
- برنامج السياحة الداخلية *بلادي* الذي من شانه أن يساعد على تلبية تطلعات المغاربة.

2. **بعض مؤشرات القطاع السياحي المغربي**

تعتبر السياحة ثاني أهم قطاع استراتيجي في المغرب حيث انه أصبح المصدر الأول للنقد من العملة الأجنبية وقد حقق القطاع السياحي المغربي خلال عام 2019 تحسنا ملحوظا بالفعل، حيث ارتفع عدد السياح الوافدين بمراكز الحدود خلال شهر جانفي 2019 بنسبة 8% مقارنة مع نفس الشهر من السنة الماضية، وسجلت الأسواق الرئيسية المصدرة للسياح نتائج جيدة، حيث شهدت كل من و م أ ايطاليا والمملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا ارتفاعات نسبتها 27% و14% و12% و10% و09% على الترتيب،(OBSERVATOIRE DU TOURISME du MAROC)

وهذا راجع إلى الجهود الكبيرة المبذولة من طرف مختلف القائمين على القطاع السياحي بغرض إفتكاك حصة معتبرة من حجم السياحة الدولية، الجدول الموالي يوضح تطور الناتج الداخلي الخام السياحي المباشر المغربي خلال الفترة 2000-2020:

جدول (3)

تطور الناتج الداخلي الخام السياحي المباشر المغربي خلال الفترة 2000- 2020

السنوات	2010	2015	2020
الناتج الداخلي الخام السياحي المباشر (ملايين الدرهم)	59900	93493	148518

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المملكة المغربية، 2015، صفحة 12.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك تزايد مستمر في قيمة الناتج الداخلي الخام السياحي المباشر، حيث انتقل من 59900 مليون درهم سنة 2010 إلى 93493 مليون درهم سنة 2015 على أمل أن يصل إلى 148518 مليون درهم في آفاق سنة 2020.

شكل (1)

مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام المغربي خلال الفترة 2000- 2015

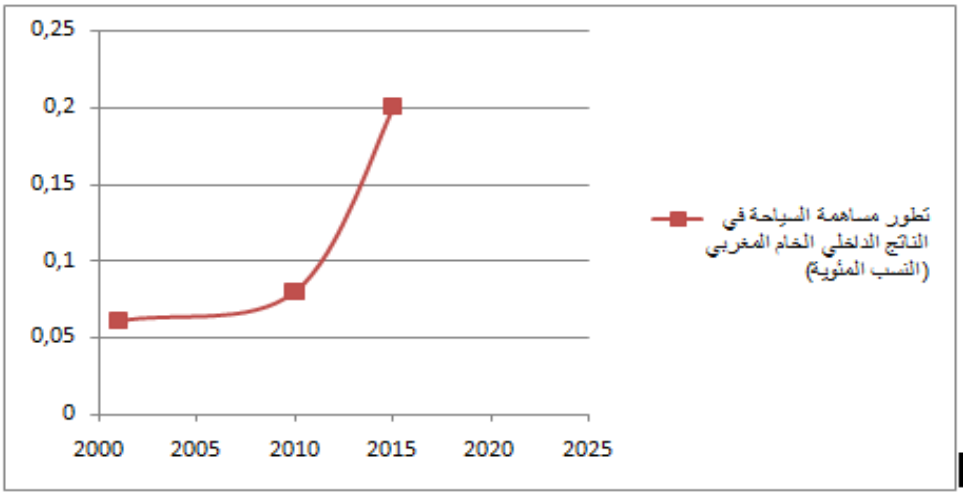

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المملكة المغربية، 2015، صفحة 12.

يلاحظ من خلال الشكل السابق ارتفاع نسبة مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام المغربي حيث بلغت 20% سنة 2015 وتعد نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة أين حققت نسبة 8% سنة 2010 و6.10% سنة 2001، وهذا راجع إلى تحقيق السياحة المغربية لنتائج ايجابية وانعكس ذلك إيجابا على الإيرادات السياحية وبالتالي المساهمة الايجابية في الناتج الداخلي الخام.

شكل (2)

تطور الإيرادات السياحية خلال الفترة 2000- 2015 (القيمة: ملايير الدرهم)

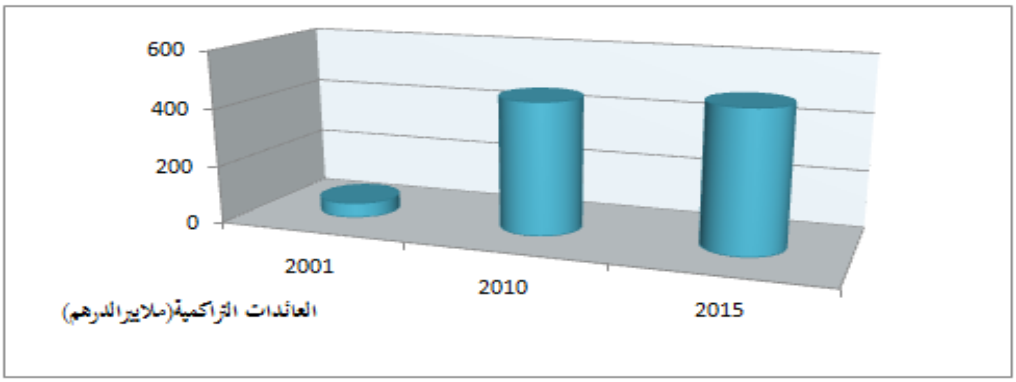

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المملكة المغربية، 2015، صفحة 12.

يلاحظ من خلال الشكل السابق ارتفاع ملحوظ في العائدات التراكمية ما بين سنة 2001 أين بلغت 51 مليار درهم وسنة 2010 أين وصلت إلى 565 مليار درهم، وقد استمر هذا الارتفاع

إلى غاية سنة 2015 حيث بلغت 480 مليار درهم أي الزيادة بما يقارب 97%، وكان هذا التحسن كنتيجة للمجهودات التي قامت بها الدولة لرفع مردودية هذا القطاع، من خلال تطوير المنتوج السياحي والثقافي وتوسيع وتهيئة المناطق السياحية.

شكل (3)

تطور العائدات السياحية لغير المقيمين خلال الفترة 2000- 2020 (القيمة: ملايين الدرهم)

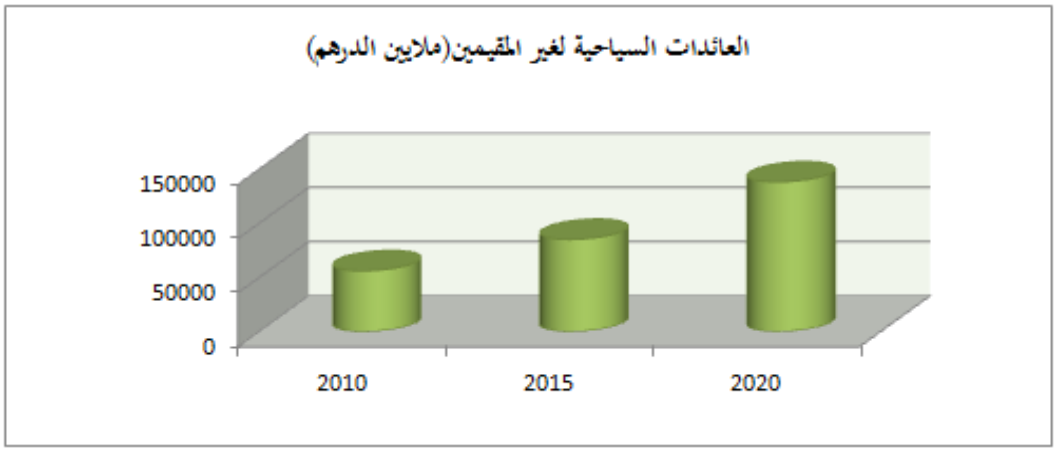

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المملكة المغربية، 2015، صفحة 12.

شهدت العائدات السياحية لغير المقيمين ارتفاعا بارزا حيث انتقلت من 56000 مليون درهم سنة 2010 إلى 85000 مليون درهم سنة 2015، ويتوقع أن تصل إلى 138000 مليون درهم بحلول عام 2020، بسبب ارتفاع أعداد السياح الوافدين إلى المغرب خاصة بعد الاهتمام بالتسويق السياحي وتنظيم التظاهرات والمهرجانات الثقافية.

جدول (4)

تطور مساهمة السياحة المغربية في التشغيل خلال الفترة 2010- 2020

السنوات	فرص شغل ناتجة عن النشاط السياحي
2010	449283
2015	645147
2020	914706

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المملكة المغربية، 2015، صفحة 12.

ساهم القطاع السياحي في خلق العديد من فرص التشغيل والوظائف سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة حيث تم توليد 449283 منصب عمل سنة 2010 ثم 645147 منصب سنة 2015 على أمل الوصول إلى 914706 منصب سنة 2020، بالتالي فان السياحة المغربية وفرت

فرصا للعمل في القطاع السياحي أو غير المباشر عن طريق القطاعات المتصلة به وهو ما يدل على الاهتمام الكبير بتقليص معدلات البطالة وتحسين الحياة الاجتماعية للمواطن المغربي.

من خلال التطرق إلى مؤشرات القطاع السياحي المغربي يتضح جليا انه على الصعيد الوطني والعالمي تواصل الدولة تنفيذ إستراتيجية تنمية هذا القطاع الذي ما فتئ يبرهن على مرونته وأهميته خاصة على الصعيد الماكرو–اقتصادي حيث انه وراء ما يقرب من 20% من الناتج الداخلي الخام و7% من فرص التشغيل لسنة 2015.

الخاتمة

بعد تحليل المعطيات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة وتسليط الضوء على القطاع السياحي المغربي كنموذج توصلت هذه الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي يعد كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل من خلال توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على المورد الوحيد ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال القدرة على تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف وضمان الآفاق على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة، كما توصلت أيضا إلى أن القطاع السياحي في المغرب يعد ثاني اكبر مساهم في الناتج الوطني الداخلي الخام، وثاني قطاع من حيث خلق فرص الشغل لكنه لا يزال يعاني من العديد من التعقيدات التي تحول دون الاعتماد عليه كلية في تنويع الاقتصاد وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية.

بالإضافة إلى نتائج أخرى كما يلي:

- يعتبر تحقيق التنمية السياحية المستدامة مرتبط بتحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية أو الإنتاجية في القطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية أي بعبارة أخرى مد أو توسيع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السائح؛
- تتوفر المغرب على إمكانيات طبيعية هائلة، يمكن أن تجعل من السياحة المغربية قطبًا استراتيجيا من الدرجة الأولى وأن تضعها في مصاف الدول الرائدة في مجال تنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية المستدامة؛

- من خلال تحليل المعطيات الخاصة بأهم مؤشرات القطاع السياحي المغربي تبين بأن هناك تزايد مستمر في قيمة الناتج الداخلي الخام السياحي المباشر وارتفاع العائدات التراكمية وكان هذا كنتيجة للمجهودات التي قامت بها الدولة لرفع مردودية هذا القطاع، من خلال تطوير المنتوج السياحي والثقافي وتوسيع وتهيئة المناطق السياحية؛
- ساهم القطاع السياحي المغربي في خلق العديد من فرص التشغيل والوظائف سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق القطاعات المتصلة به؛
- بالرغم من المكانة الهامة التي تحتلها السياحة في المغرب إلا أنها مازالت تعاني من بعض المشاكل والتعقيدات والتي يجدر اتخاذ التدابير اللازمة بشأنها.

المقترحات

- بث الوعي السياحي لدى المواطنين من خلال الوسائل السمعية والبصرية والمقروءة ..؛
- الاعتماد على السياحة الإلكترونية ودراسات التسويق السياحي لتطوير قطاع السياحة.
- تنمية السياحة تتطلب تضافر كل من جهود الدولة، الجماعات المحلية، المتعاملين الاقتصاديين والمجتمع ، ذلك أن هذه الأطراف كلها تشارك في صناعة العروض السياحية؛
- العمل على تطوير قطاع الموارد البشرية باعتباره صلب تحسين جودة الخدمات السياحية الذي يتناسب مع طلب سياحي ملح على نحو متزايد؛
- تشجيع سياحة مستدامة أكثر احتراما للبيئة وتطبيق مبادئ المسؤولية البيئية؛
- التشجيع على قيام قطاع مسؤول من الناحية الاجتماعية ومندمج في المحيط المحلي؛
- الأخذ في الاعتبار أهمية التكنولوجيات الحديثة كمنصة لتقييم وتصنيف البنيات الفندقية؛
- ضرورة تعزيز دور الجمعيات المهنية وجعل رضا الزبون الوطني والأجنبي في صلب الإطار القانوني بإدخال معايير نوعية.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. بللعما،أ.، و دحمان،ع. (2018). استراتيجية التنويع الاقتصادي على ضوء بعض التجارب الدولية. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية ، 7* (1)، 331.
2. بقاسم،ع.، و ابو شمالة،ن. (2018). *التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المساروارساء الاستدامة في الاقتصادات العربية(الاصدار الثالث)*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المملكة المغربية. (2015). *مشروع القانون رقم 14-80 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى احالة رقم 16.*
4. اولاد زاوي،ع.، و حريرش،ن. (2013). سياسة تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية– دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس. *مجلة الباحث الاقتصادي* (7)، 92.
5. رسول،ح.، و حيدوسي،ع. (2017). فرص التنويع الاقتصادي على ضوء التحديات الراهنة للأمن الطاقوي بالجزائر. *مجلة التنمية الاقتصادية* (3)، 280.
6. عاطف لافي،م. و عباس مكي،ح. (2014). التنويع الاقتصادي؛ مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، 8* (31)، 57.
7. غلاب،ف.، سعيداني،م.، و رزيقات،ب. (2017). السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي (ماليزيا وأندونيسيا والمكسيك). *مجلة اقتصاديات المال والأعمال* ، 82.
8. كورتل،ف.، و اخرون. (2013). التنمية السياحية في الدول العربية واقع وافاق تطويرها –دراسة تقييمية لتجربة الجزائر في هذا المجال. *الملتقى الدولي حول التنمية السياحية في الدول العربية* (صفحة 4). غرداية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
9. باهي،م.، و رواينية،ك. (2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية (حالة البلدان العربية المصدرة للنفط). *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* (5)، 135.
10. بن حسين،ن.، (2008). التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى تنويع الاقتصاد. *مجلة الاقتصاد والمجتمع* (5)، 26.

المراجع العربية باللغة الانجليزية

1. Economic, S. &. (2015). *Draft Low No. 14-80 on Tourism Institutions and Other Forms of Tourist Accommodation Referral No. 16.* The Kingdom of Morocco.
2. Ouled Zaoui, A., & Hrireche, N. (2017). Foreign trade liberalization policies as a tool to diversify Maghreb Countries exportations A comparative study between Algeria & Tunisia. *Journal of Economic Researcher* (7).
3. Bahi, M., & Rouainia, k. (2016). Economic diversification as a strategic option for achieving sustainable development in oil economies (the case of Arab oil exporting countries. *Algerian Journal of Economic Development* (5), 135.
4. Bellaama, a., & Dahmane, A. (2018). The strategy of economic diversification in the light of some international experiences. *Ijtihad Journal of Low Studies , 7* (1).

5. Nadji, B. h. (2008). development in Algeria: the inevitable transition from rentier economy to diversification. *Journal of Economics & Society* (5), 26.
6. Arab, D. R. (2018). *Economic diversification is an approach to correct the path and establish sustainability in the Arab economies (third edition).* Kuwait: Arab Planning Institute.
7. Rasoul, H., & Hidousi, A. (2017). Opportunities of economic diversification on the light of the current challenges of energy security in Algeria. *Journal of Economic Development* (3), 280.
8. Atef Lafi, M., & Abbes Maki, H. (2014). Economic diversification: its concept and dimensions in the Gulf countries and its achievements in Iraq. *Al-ghary for Economic and administrative science , 8* (31), 57.
9. Ghalleb, f., Saidani, M. S., & Raziqat, B. (2017). Leading internationale policies & experiences in economic diversification (Malaysia, Indonesya, Mexico). *Journal of Economics of Business & Finance* , 82.

Kortel, O. (2013). Tourism devlopment in the Arab countries is a reality and prospects for its development- An evaluation study of Algeria's experience in this field. *International Forum on Tourism Development in Arab States* (p. 4). Ghardaia: Faculty of Economic, Commercial and Management Science.

المراجع الأجنبية:

11. Aljazeera.net. (s.d.). *www.aljazeera.net*. Consulté le 1 17, 2019, sur https://www.google.com/search?=www.aljazeera.net.
12. ElAloui El Wahidi, A., & Ibourk, O. (2010). Le Tourisme Intelligent -une nouvelle Approche stratégiquepour le développement du Tourisme au MAROC. Dans g. e. Faculté du science économique (Éd.), *Séminaire de léconomie du tourisme et le développment durable* (p. 8). biskra: Faculté du science économique,gestion et science commerciale.
13. la société Marocaine d'Ingénierie Touristique, R. d. (s.d.). *www.Smit.Gov.ma*. Consulté le 1 20, 2019, sur https://www.google.com/search?=www.smit.gov.ma.
14. makhloufi, a. (9 et 10 Mars 2010). La place des TIC dans le tourisme en Algérie. *léconomie du tourisme et le développement durable* (p. 4). biskra: faculté du science économique, gestion et science commerciale.
15. OBSERVATOIRE DU TOURISME du MAROC, R. M. (s.d.). *WWW.OBSERVATOIRE DU TOURISME.ma*. Consulté le 1 20, 2019, sur https://www.google.com/search?=WWW.OBSERVATION+DU+TOURISME.MA.
16. Royaume du Maroc Ministère du tourisme, d. T. (s.d.). *WWW.TOURISME.GOV.MA*. Consulté le 1 17, 2019, sur https://www.google.com/=www.tourisme.gov.ma.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال:

حجاب. إ، والعقريب، ك. (2020). التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام القطاع السياحي المغربي أنموذجا، **مجلة دراسات العدد الاقتصادي**، 11 (1)، ص.227-244.

- Hadjab, I., & Lakrib, K. (2020). Economic diversification as a sustainable development option The Moroccan tourism sector as a model. ***Dirassat Journal Economic Issue*** *, 11* (1). pp. 227-244.